

**المجموعة الأولى الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات إقتصادية (٨ علامات)**

١- إنسخ الجدول التالي على ورقة الإجابة ، ثم املأ خاناته بما يتلاءم مع معطياته. (١.٥ علامة)

المشكلة	سياسة ملائمة	وسيلة من ضمن السياسة
		تحديد كمية الاستيراد
	سياسة إعادة توزيع المداخل	
الاحتكار الناتج عن حرية الأسعار		

٢- تعاني الادارات العامة من تدخل السياسيين في شؤونها، وخاصة في مسألة التوظيف غير المجدي والفائض في عدد الموظفين.

(٠.٥ علامة)

(علامة واحدة)

- ١.٢- استنتج نوع البطالة.  
٢.٢- حدّد نتيجة اقتصادية سلبية مباشرة واخرى مالية لهذا النوع من البطالة.

٣- قرّر مدير المشتريات مازن تفويض أحد مرؤوسيه ويدعى رامي بالسفر نيابةً عنه الى الصين للإشراف على شراء وشحن المواد الأولية، وعند استلام البضاعة تبين أنها غير مطابقة للمواصفات المطلوبة.

(٠.٥ علامة)

(٠.٢٥ علامة)

(٠.٢٥ علامة)

- ١.٣- استنتج نوع التحفيز الذي اعتمده مدير المشتريات.  
٢.٣- حدّد نوع القرار الذي اتّخذه مدير المشتريات.  
٣.٣- سمّ الشخص الذي تقع على عاتقه مسؤولية عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المطلوبة.

(علامة واحدة)

٤- انسخ الجدول التالي على ورقة الإجابة و املأ خاناته بالأرقام المناسبة

كمية الإنتاج	كلفة ثابتة	كلفة كئيبة	كلفة حديّة
صفر		٢٠٠	-
٧٠		٤٥٠	
١٥٠			٧

٥- أودع السيد ناصيف رأسمالين في المصرف في نفس التاريخ، الأول بلغت قيمته ٧٠٠٠٠ ون. بمعدّل فائدة بسيطة ٨% سنويًا، والثاني بمعدّل فائدة مركبة ٨% سنويًا ، وبعد مرور عشر سنوات حصل على نفس قيمة الفائدة من المبلّغين .

(علامة واحدة)

(٠.٥ علامة)

- ١.٥- إحسب قيمة الرأسمال الثاني.  
٢.٥- حدّد سبب حصول السيد ناصيف على نفس قيمة الفائدة بالرغم من اختلاف قيمة الرأسمالين.

٦- قرّر أحد المستثمرين إنشاء مصنع لإنتاج الألبسة، وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية تبين أن المشروع يحتاج الى ما يلي:

السنوات	١	٢	٣	٤
الإيرادات	١٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
النفقات	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠

(١.٥ علامة)

علماً أن معدل الرهنة بلغ ٩% ، حدّد إذا كان الاستثمار في هذا المشروع مربحاً وبرّر إجابتك.

**اختر واحدة من المجموعتين التاليتين :**

**المجموعة الأولى الاختيارية : تحليل مستندات اقتصادية (١٢ علامة)**

مستند رقم (١) : مؤشرات اقتصادية اساسية

المؤشرات	السنوات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في لبنان (%)	٣	٢	١	
معدل التضخم المالي في لبنان (%)	٥,٣	٢,٨	١,٤	
معدل التضخم المالي في مصر (%)	٩,٨	٨,٢	١١,٤	

المصدر: البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٥، ومصرف لبنان التقرير السنوي ٢٠١٥.

## مستند رقم (٢):

سجل ميزان المدفوعات عجزاً يناهز الـ ٢,٢ مليار دولار أي بزيادة تصل الى نحو ١٥٠% مقارنة بعام ٢٠١٤. إرتفع هذا العجز نتيجة العجز في الميزان التجاري، إذ تراجعت الصادرات بنحو ١١% مقارنة بعام ٢٠١٤ ووصلت قيمتها الى ٣,٣ مليار فيما تراجعت الواردات بنحو ١٦% وسجلت ١٩,٧ مليار دولار. كذلك تراجعت تدفقات الرساميل الى الداخل اللبناني بنحو ٣٠% مقارنة بالعام السابق، ووصل حجمها الى نحو ١٣,٣ مليار دولار.

المصدر: موريس متى - النهار ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥

## مستند رقم (٣):

يعتبر الدكتور غازي وزني أن الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان ما زال قائماً وضبابياً. وتظهر المؤشرات الاقتصادية والمالية في العام الحالي (٢٠١٦) على الشكل التالي:

- النمو الاقتصادي ضعيف نتيجة اجواء عدم اليقين الذي يبعد المستثمر الاجنبي ويجعل المستثمر المحلي مترتباً، واجواء عدم الاستقرار السياسي والامن الداخلي وضعف الاستهلاك الداخلي.
- اتساع العجز في المالية العامة الى ٨,٥% من الناتج المحلي نتيجة الضغوط على النفقات العامة التي تطال الرواتب والاجور وخدمة الدين العام ونتيجة عدم ادراج الحكومة اجراءات ضريبية جديدة تزيد من حجم الايرادات العامة لتغطية الانفاق الاضافي.

المصدر: الديار ٤ آب ٢٠١٦

## مستند رقم (٤):

أعلنت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في مصر في ١٧ يوليو/تموز الحالي عن رفع معدل الفائدة بنسبة ١% على مبالغ الإيداع والإقراض، وذلك بعد تخفيض معدل الفائدة ثلاث مرات خلال العام الماضي. وبعد قرار لجنة السياسة النقدية أصبح معدل الإيداع بالبنوك المصرية ٩,٢٥%، ومعدل الإقراض ١٠,٢٥%. وبرت للجنة في بيان نشرته على موقع البنك قرارها هذا بارتفاع معدلات التضخم، مشيرةً إلى أن الغرض من رفع معدل الفائدة هو مواجهة مخاطر التضخم.

المصدر: الجزيرة- عبد الحافظ الأحد، في ١١/٩/٢٠١٤

## بالعودة الى المستندات الواردة اعلاه، اجب عن الاسئلة التالية:

- ١- حدد المرحلة من الدورة الاقتصادية التي يمر بها لبنان من خلال المستند رقم (١). برّر الإجابة. (علامة واحدة)
- ٢- بالعودة إلى المستند رقم (٢):
  - ١.٢- فسّر انعكاس تراجع الصادرات بنحو ١١% على المرحلة من الدورة الاقتصادية التي يشير اليها المستند رقم (١)
  - ٢.٢- فسّر تأثير تراجع تدفقات الرساميل الى الداخل اللبناني على ضعف الاستهلاك الداخلي الوارد في المستند رقم (٣).
- ٣- بالعودة الى المستند رقم (٣):
  - ١.٣- استخرج ثلاثة أسباب للنمو الاقتصادي الضعيف.
  - ٢.٣- اربط العلاقة بين السبب السياسي والنمو الاقتصادي الضعيف.
- ٤- ورد في المستند رقم (٣): " نتيجة الضغوط على النفقات العامة ..... لتغطية الانفاق الاضافي"
  - ١.٤- حدد نوع النفقات العامة.
  - ٢.٤- بيّن تأثير هذه الضغوط على النمو الاقتصادي الضعيف.
- ٥- استخرج من المستند رقم ٤ الوسيلة والهدف من قرار لجنة السياسة النقدية
  - ١.٥- اربط العلاقة بين الوسيلة والهدف.
  - ٣.٥- قيّم تطبيق هذه الوسيلة في حال قررت الدولة اللبنانية اعتمادها مرتكزاً على معطيات المستند رقم (١)
- ٦- بالعودة إلى المستندات (١)، (٢) و (٣) أعلاه، أكتب نصاً تقترح فيه:
  - سياسة ملائمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية مراعيًا واقع التضخم المالي، ووسيلتين مناسبتين ضمنها، رابطاً بين تطبيق هاتين الوسيلتين والهدف الاقتصادي المرجو تحقيقه.
  - سياسة ملائمة لمعالجة الوضع المالي، ذاكرًا اجراءين ضمنها، رابطاً بين تطبيق الاجراءين والهدف المرجو.

## المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (١٢ علامة)

**مستند:** يعرف الاقتصاد اللبناني بسيطرة قطاع الخدمات على قطاعي الزراعة والصناعة. ويعتبر قطاع الخدمات هو القطاع الأقوى في لبنان وهو يساهم بحوالي ٧٥% من الناتج المحلي.

كما صناعة لبنان ضحية عدم اهتمام حكاهم بها وغياب وعيهم لأهميتها القصوى في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. صناعة لبنان تواجه أكلًا مرهقة.

- فمتوسط كلفة كيلوات الكهرباء في لبنان يمثل ثلاثة اضعاف متوسط ثمنه في الدول العربية.
- الرسم الجمركي المعتمد في لبنان ٥% هو الأدنى في كل العالم العربي وهذا ما أدى الى اقبال مؤسسات صناعية كثيرة لأنه عرضها لمنافسة اغراقية خانقة وغير مشروعة. هذا بالإضافة الى المشاكل والمعوقات التي تجعل هذا القطاع الحلقة الأضعف في المنافسة الدولية منها.
- غالبية المؤسسات الصناعية هي متوسطة وصغيرة الحجم.
- قلة اليد العاملة التقنية الماهرة.
- ناهيك عن الوضع الزراعي في لبنان المتدهور لعدة أسباب:
- ازدياد مطرد لاستيراد المنتجات الزراعية.
- غياب نمط التسليف الميسر وانتشار الملكيات الزراعية الصغيرة.

المصدر: المركز اللبناني للدراسات

## بالعودة الى المستند أعلاه والى معلوماتك المكتسبة اكتب موضوعاً تعالج فيه:

- اهمية القطاع الزراعي والصناعي
- المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، ذاكرًا اجراءً مناسبًا لمعالجة كل مشكلة محدّدًا نتيجة لكل اجراء.
- انعكاس نتائج هذه الاجراءات مجتمعةً على معالجة مشكلة واقع الاقتصاد اللبناني.